obeikandl.com

لماذا التجارة الدولية؟
Why International Trade?

كان التحليل في الأبواب السابقة عاماً جداً، ويمكن أن يطبق على الأفراد أو أي مجموعة من الأفراد بنفس القدر الذي يمكن تطبيقه على الدول. كان بالإمكان تطبيق مثال الساعات والملفوف على 'Teddy' و'Larry' بدلاً من تايلاند ولاوس. ما هو إذاً السبب في التركيز كثيراً على الدولة كوحدة في التحليل؟

معظم الدول لديها بعض الشعور بالهوية، وكنتيجة لذلك قد تختلف الأذواق، وقد تظهر بعض الفوارق الثقافية الأخرى عند الحدود الجغرافية. فإذا كان لهذه الأشياء تأثيرا على المواقف تجاه المواطنة، فقد يكون الناس أقل رغبة للتنقل عبر الحدود الوطنية من التنقل داخل الدول. من الخصائص المميزة لنموذج التجارة القياسي النيوكلاسيكي في الفصل التالي هي افتراض أن السلع تنتقل بصورة كاملة عبر الحدود، ولكن كميات عوامل الإنتاج ثابتة. تعد هذه الفرضية منطقية بالنسبة للأرض، ولكنها أقل منطقية لمدخلات الإنتاج الأخرى، مثل رأس المال والذي يتنقل بكل سهولة عبر الحدود، بينما يكون العمل في وضع متوسط بينهما.

توجد هناك حجة أكثر قوة للتركيز على الدولة القومية في التحليل، وهي أن الحدود الوطنية تمثل فواصل في حدود السلطة التنظيمية. تمتلك الحكومات الوطنية القوة في تنظيم التجارة داخل حدودها، من خلال وضع العوائق أمام الواردات، والدعم أو قيود الصادرات. ويمكن أيضا أن يكون لديها تشريعات خاصة يتعذر معها للأجانب المنافسة في أسواقها، على سبيل المثال اشتراط وضع ملصقات تعريفية معقدة باللغة الوطنية. وجود عملات وطنية منفصلة أيضاً يقدم تكلفة إضافية للتجارة عبر الحدود.

هذه حجج صحيحة، لكن السؤال المشروع هو ما مدى أهميتها؟ هل تكون هناك صعوبة أكبر بالنسبة للمزارع التايلندي لكي يبيع منتجاته في لاوس بدلاً من تايلاند، أو بالنسبة لشركة من جنوب أستراليا أن تبيع في نيوزيلاند بدلاً من أستراليا الغربية؟ هذا مثال أساسي لكنه أيضاً تقليدي، على الأحوال التي تكون فيها الحقائق التجريبية مهمة. العديد من المعلقين ينظرون إلى انخفاض الرسوم الجمركية على الوارد وغيرها من الحواجز التجارية؛ ومن ثم يرون ظهور اقتصاد عالمي لا تكون فيه الدولة وحدة مفيدة للتحليل، إلا أن صحة هذا الرأي حقيقة أمر قابل للاختبار.

نموذج الجاذبية
The Gravity Model

الاقتصاد علم اجتماعي تطبيقي تلعب فيه الدراسات التجريبية دورين مهمين: اختبار الفرضيات والقياس. تم استعراض **الدور الأول** في الفصل السابق في الاختبار الذي أجراه McDougall فيما إذا كانت النظريات التي تقول أن أنماط التجارة تتحدد من خلال الإنتاجية النسبية تتواءم مع الحقائق العالمية الواقعية من

خلال بيانات صادرات أمريكا وبريطانيا. هذا مهم، لأن المنظرينَ الاقتصاديينَ جيِّدون في وضع نظريات سليمة منطقياً، ولكن عندما تدّعي العديد من النظريات المتنافسة مقدرتها على تفسير نفس الظاهرة، فالاختبار المعتاد هو محاولة معرفة أي هذه النظريات أفضل في تفسير الحقائق المعروفة عن هذه الظاهرة. إحدى الطرق المعتادة في علم الاقتصاد هي أن يأتي أحد ما بنظرية جديدة تساعد في تفسير الظاهرة عند اختبارها، ولكن يتضح أن للنظرية بعض التناقضات مع الواقع ما يجعلها تحتاج إلى صقل من الناحية النظرية – إحدى الطرق موضحة، على سبيل المثال، في الفصل السابع. وفي الخلاصة، توضح الاختبارات التجريبية أي النظريات تعطي أفضل تفسير وتسلط الضوء على مواطن القصور التي تحتاج إلى المزيد من التفكير لصقل النظريات.

الدور الثاني في العمل التجريبي هو قياس حجم النتائج المتنبأ بها. هذا مهم في تحليل السياسة التجارية. قد توضح النظرية أن تغير سياسة التجارة سوف يفيد بعض الناس ويضر بآخرين، ولكن صناع السياسة يريدون أن يعرفوا ما إذا كانت الفوائد أكبر من الأضرار، وإذا كان لابد من تعويض المتضررين فما القيمة المناسبة.

مجال آخر للعمل التجريبي أخذ أهمية في السنوات الأخيرة، هو تحليل أهمية المسافات والحدود الوطنية. النموذج الأكثر نجاحاً لتحليل أنماط التجارة الثنائية هو نموذج الجاذبية، والذي يفسر التجارة بين بلدين من خلال حجم اقتصاداتهما ومن خلال المسافة بينهما. هذا نموذج بسيط جداً؛ ففي النهاية، الاقتصادات الكبيرة لديها أشياء أكثر للبيع مقارنة بالصغيرة وكذلك الاقتصاد الكبير يخلق طلباً أكثر من الاقتصاد الصغير ومن الواضح، بافتراض تساوي الأشياء الأخرى، أن تكاليف النقل تتناسب عكسيا مع المسافة.

يمكن تقدير نموذج الجاذبية، في أبسط صوره، باستخدام الاقتصاد القياسي كما يلي:

$$T_{i,j} = f(Y_i, Y_j, D_{i,j})$$

حيث تشير الرموز i وz لدولتين، $T_{i,j}$ تمثل التبادل التجاري الثنائي بين i وz، Y_j, Y_i تمثل دخل البلدين، وحيث $D_{i,j}$ هي المسافة بينهما. وقد طور النموذج الأصلي بواسطة (Linnemann and Tinbergen) في الخمسينيات والستينيات وثبت نجاحه في تفسير أنماط التجارة الثنائية، ولكنه أخذ حيزا صغيرا في أدبيات التجارة بسبب أن النتائج كانت بديهية وغير مثيرة.

تعرض نموذج الجاذبية لعملية إحياء منذ منتصف التسعينيات؛ لأن الناس ركزوا أقل على النموذج الأساسي وأكثر على فهم الانحرافات عن النموذج الأساسي. من بين الأسباب التي تفسر انحراف التجارة بين بلدين عن النمط العام الموضح بواسطة النموذج البسيط: التقارب الثقافي (اللغة المشتركة أو التاريخ المشترك لهما تأثير موجب)، والجغرافيا (التجارة في البلدان الساحلية أكثر والتجارة في البلدان ذات الأراضي المغلقة أقل)، والحدود.

أجرى John McCallum دراسة مؤثرة جداً في عام ١٩٩٥م لتفحص التجارة بين أمريكا وكندا. البلدان لديهما اتفاق للتجارة الحرة، وإجراءات مبسطة لعبور الحدود، ولغة مشتركة وخصائص أخرى من المتوقع أن تجعل من الحدود غير ذات أثر على التجارة. لكن مع ذلك فعندما اختبر McCallum تدفق التجارة الثنائية بين الـ٤٨ ولاية أمريكية المتلاصقة وبين عشر مقاطعات كندية وجد أن نموذج الجاذبية البسيط أبلى بشكل حسن في الـ ٥٨ وحدة، وكذلك بالنسبة للتجارة داخل الدولة، ولكن هناك اختلافات جوهرية في تدفق التجارة بين ولاية ومقاطعة، وبين ولايتين أو مقاطعتين. على سبيل المثال، كولومبيا البريطانية

(British Columbia) وكاليفورنيا (California) تبعدان تقريباً نفس المسافة عن أونتاريو (Ontario) واقتصاد كاليفورنيا كان تقريباً عشرة أضعاف حجم اقتصاد كولومبيا البريطانية، ومع ذلك فإن تجارة أونتاريو مع كولومبيا البريطانية كانت ثلاثة أضعاف تجارتها مع كاليفورنيا.

تكررت نتائج McCallum في عدد من الدراسات اللاحقة باستخدام بيانات لفترات زمنية حديثة مع تباين في الطريقة، وأثبتت أنها مستقرة. يظل من غير الواضح وجود مثل ذلك التأثير القوي للحدود، ولكن إحدى النقاط المهمة هي أنه إذا كانت الحدود الأمريكية-الكندية تمثل مانعا جوهريا أمام تسهيل التجارة فمن المحتمل أن تكون الحدود الأخرى أكثر أهمية في إعاقة التجارة. وهكذا، فهذه النتيجة تدعم ضرورة استمرار دراسة التجارة الدولية حتى في العهد الذي أصبحت فيه عوائق التجارة الرسمية أقل بكثير مما كانت عليه[١].

أحد المبررات المحتملة لتفسير سبب سهولة التجارة داخل الدول عنها بين الدول هو أن كل الدول تقريباً لديها عملة محلية واحدة وقليل من الدول تشترك

---

(١) وجود تأثير للحدود، في شكل الأثر السلبي للحدود الوطنية على حجم التجارة، تم إثبات وجوده في أجزاء أخرى من العالم. أوضح (Head and Mayer, 2000) أنه حتى بعد إلغاء التعريفة على التجارة داخل الاتحاد الأوربي وتخفيض العوائق غير الجمركية في برنامج السوق الموحد (EC92 Single Market Programme) يظل هناك تأثير مهم للحدود. جادل (Carolyn Evans, 2003) بأن تأثير الحدود يمكن أن يكون له مدلولات ثانوية على الرفاه إذا كانت بسبب منغصات بسيطة تعكس اختلافات بسيطة في الأسعار. هذا لا يطعن في النتيجة بأن الحدود مؤثرة في التدفقات التجارية، وقد أبان (Engel and Rogers, 1996) أنه لمسافة معينة تكون الأسعار مرتبطة أكثر بين أزواج من المدن الأمريكية وأزواج من المدن الكندية أكثر منها بين مدينة في أمريكا وأخرى في كندا.

في عملة موحدة – على الأقل حتى أتى الوقت الذي تبنت فيه ١١ دولة أوربية اليورو كعملة موحدة في نهاية القرن. في بحث ذائع الصيت عام ٢٠٠٠م قدر Andrew Rose نموذجاً للجاذبية للتجارة الثنائية تضمن متغيرا صوريا يشير ما إذا كان للدولتين عملة موحدة. كانت النتيجة اللافتة للنظر أن التجارة بين أزواج الدول ذات العملة الموحدة تبلغ حوالي ثلاثة أضعاف التجارة بين أزواج مشابهة تستخدم عملات مختلفة. انتقدت هذه النتيجة جزئياً بسبب أن الدول ذات العملة الموحدة، في تلك الدراسة، تميل أن تكون توابع أو ولايات صغيرة؛ وبالتالي لا تمثل النمط العادي، لكن يظهر أن العلاقة الموجبة بين العملة الموحدة والتجارة الثنائية علاقة مستقرة في ظل ظروف مختلفة أخرى حتى لو كان حجم التأثير أقل مما كان عليه في دراسة Rose الأولية.

نتيجة أخرى من تطبيقات نموذج الجاذبية مؤخرا، هي أنه بينما يظل التأثير السلبي للمسافة على التجارة واضحا، إلا أن ذلك التأثير تناقص مع الوقت. هذه النتيجة تمثل بالأساس طريقة لقياس تزايد العولمة، وهي متناسقة مع استمرار الانخفاض الملاحظ في تكاليف التجارة خلال العقود الحديثة. مع ذلك فهي طريقة غير دقيقة لقياس مدي الزيادة في العولمة؛ بسبب أن النتائج تكون حساسة لطريقة تحديد نموذج الجاذبية (على سبيل المثال، الكيفية التي يتم بها قياس الدخل والمسافة، وما العوامل الأخرى التي تدخل في التقدير). وفوق ذلك، خلال المدى الطويل يمكن أن يكون للعوامل السياسية مثل الحروب آثار أكبر من الابتكارات التقنية في النقل والاتصالات، ومن ثم فإن الزيادة المستمرة في العولمة أبعد من أن تكون حتمية. وفي الفترة ١٩١٤ – ١٩٤٥م حدثت انتكاسة لما تم إنجازه في الاقتصاد العالمي قبل عام ١٩١٤م، وحتى بعد استئناف عملية التطور فقد تطلب الأمر عقودا

من الزمان لاستعادة درجة العولمة التي كانت سائدة خلال عام ١٩١٣م[٢].

أصبح نموذج الجاذبية أداة قوية يعتمد عليها لدراسة العديد من جوانب التجارة الدولية. مع ذلك، فإنه يجب توخي الحذر في الاستخدام الشائع للمتغيرات الصورية لمتابعة أثر بعض الخصائص المحددة. قد تكون التجارة بين دول الكاريبي الناطقة باللغة الإنجليزية مرتفعة بشكل خاص بسبب أن لديها اتفاقية تجارة حرة لكن يمكن أيضاً أن يكون السبب أنهم يشتركون في لغة موحدة، أو بسبب أن الجزر تهتم بالتجارة أكثر من الدول الأخرى. بمعنى آخر، من السهل تصميم المتغيرات الصورية لكنها قد تحمل بين طياتها أكثر مما يرجوه الباحث. أيضاً، ازدادت معدلات استخدام نموذج الجاذبية بسبب أن قواعد بيانات التجارة الثنائية الضخمة صارت متيسرة وتطورت الإمكانيات الحسابية الإلكترونية بشكل سريع؛ لذلك أصبح من السهل تقدير نماذج الانحدار. مع توفر عدد من آلاف المشاهدات فإن الخطأ المعياري يكون صغيراً واختبارات المعنوية غالباً تكون مرضية، حتى عندما تكون المعنوية الاقتصادية للمتغيرات المعنية مشكوكاً فيها. هذا ليس من قبيل التشكيك في فائدة نموذج الجاذبية، ولكن بالأحرى، كما هو الحال بالنسبة لكل نتائج الاقتصاد القياسي، للتحذير من استنتاج النتائج الاقتصادية المستنتجة بدون آخذ الاحتياط المناسب[٣].

---

(٢) مقاسا بنسبة حصة التجارة في الناتج القومي المحلي، حقق الاقتصاد السائد في العالم – الولايات المتحدة – في بداية الألفية مستوى أقل من المشاركة الاقتصادية العالمية مما حققته المملكة المتحدة عام ١٩١٣م.

(٣) قام (Baldwin and Taglioni, 2006) بإعداد مقدمة عن نموذج الجاذبية للمتغيرات الصورية وقيما استخدام المتغيرات الصورية في نماذج الجاذبية.